منزلة التحليل النحوي من المقاربات اللسانية للخطابات: التداولية أنموذجا

أ.د نواري سعودي
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 / الجزائر
Saoudi_abouzaid@yahoo.fr

تاريخ التسلم: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/11/12

الملخص:

يمثل النحو معيارا للقول، وبالقدر نفسه معيارا للفهم والتأويل، فهو إذن إطار نمطي يؤطر اللغة إنتاجا وتلقيا، لكن: هل يمنحه هذا مشروعية الامتداد خارج الملفوظات المكتملة بنائيا، المكتفية لغوية؟ وبتعبير آخر أدق: إلى أي مدى يمكن التعويل على النحو؛ فيما يمنحه من إجراءات تحليلية لسلسلة الملفوظ، في تحصيل دلالات الخطاب وكثير منها إيعازي، أو مضمن في ثنايا القول، أو مضمر خراج الخطاب، وهو ما تعنى به التداولية أحدث ما أفرزته اللسانيات المعاصرة؟ وهنا نستهدف معالجة إشكالية تمتد في اتجاهين:

أولهما: محوره العلاقة، علاقة النحو الذي يوفر أدوات التحليل باللسانيات عموما وبالتداولية على وجه الخصوص، ومحرك هذه الإشكالية الفرعية ما سرى إلى وهم بعضنا من علاقة المفارقة الكلية والغرابة التامة.

والثاني: محوره الوظيفة، أي: ما يضطلع به النحو من مهام في تحليل الخطاب وفهم مضامينه، لننتهي في الأخير إلى أن النحو ما هو إلا آلة من آلات اللسانيات توظفه إلى جانب علوم فرعية أخرى في تحليل الخطاب وتستعين به في الوقوف على المرادات، غير أن للنحو حدودا ينتهي عندها، وهنا تنهض التداولية لتجيب عن بقية التساؤلات التي يصعب على النحو تأطيرها بمنطقه.

الكلمات المفاتيح : النحو - التحليل - اللسانيات - التداولية - الخطاب.

Abstract:

Syntax is a criterion for saying as well as a standard for understanding and interpretation, Then, it is a stereotypical framework that frames the production and receptionof the language.But,cansyntax give language the legitimacy of the extension outside the complete structurally and linguisticly statements?

In other more preciselywords, to what extent can it be relied on syntax to providethe spoken series with the analytical procedures in obtaining the indications of the discourse included or impliedreferrencs,that is focused on by this study as the most modern produced by contemporary linguistics? This studydeals with double extended problem. First extension is the axis of the relationship; the relationship between syntax, which provides the tools of analysis and linguistics in general and deliberative approach in particular, and the drive of this sub-problem that is applied in the illusion of the relationship of total paradox and complete strangeness.The second extension is the axis of the function, i.e. what is undertaken by syntax in analyzing the discourse and understanding its contents.Tocome to conclusion that syntax is only a machine of linguistics that is employed along with other subsidiary sciences in analyzing the discourse and useing it to stand on aspirations.As syntaxan ended linguistic branch, it is the role of deliberativeism to answer the rest Lattes that are difficult to be manipulated by syntax.

Keywords: syntax - analysis - linguistics - deliberativism - discourse.

مقدمة:

لقد شكل علم النحو، باعتباره علما نمطيا، عند كل الأمم في تاريخها الطويل حبل النجاة للغاتها من انتهاك الأصول المرعية عرفا في الاستعمال، الذي ظلت علاقته به متأرجحة بين الممالأة والمناوأة. ذلك الانتهاك الذي كان غالبا السبب الأول في تقعيد اللغة وضبط وجوه استعمالها الصحيحة، كما ظل الداعي لبقاء النحو حيا متحكما، حارسا الاستعمال من أن ينحرف، ولعل لهذا الوجه عده ابن خلدون من جملة علوم الآلة، التي تمكن من مباشرة اللغة استعمالا وفهما. فمن طريقه تخرج الدلالة من طور السديمية التي أشار إليها دوسوسير، فتتحدد وتنضبط، وبه يحلل السامع سلسلة الملفوظ الذي يسمعه، عاكسا المسار الذي كان في طور التأليف والضم، ويفهم ما يلقى إليه من الكلام، ما يعزز العلاقة بين النحو والدلالة التركيبية، فتغدو أشبه بالضرورة والرابطة الحتمية، غير أن هذه المتلازمة لا ينبغي أن توهمنا بسحرية النحو، وبامتداده فوق ما تسمح به طبيعته من جهة، وأبعد ما تسمح به ملابسات الخطاب، وبخاصة المتعالية عن تحكمية النحو وصرامته من جهة أخرى.

في هذا السياق يتنزل بحثنا، منطلقا من إشكالية أساسية مفادها: هل هناك مفارقة، بأي شكل من الأشكال، بين النحو باعتباره متطلبا في تحصيل الدلالة وبين التداولية باعتبارها الهيئة التي استقرت عليها اللسانيات في أحدث تصوراتها؛ بغية الإمساك بالمعنى، حينما أصبح التعويل على لسانيات الجملة رهانا لا يضمن تحقيق الغاية في الفهم والتحصيل؟ ولعل الذي صرف النظر إلى هذا النوع المستغرب من الإشكالية، هو ما استقر عند بعضنا كثيرا من أن النحو غير اللسانيات، مفارق لها، مباين منهجه وأهدافه ومواضيعه لمنهجها وأهدافها ومواضيعها، وأنها النسخة المطورة المتجاوزة للتحليل اللغوي للخطاب، وأن النحو هو الصورة العتيقة، مصروفة إلى الوسم القدحي.

ثم إذا سلمنا بأهمية النحو في معمار الخطاب تأليفا، وفي معمار المنهج التداولي تأويلا وفهما، كيف لنا حينئذ أن نتصور حضور التحليل النحوي؛ بوصفه أول الأمر تحليلا بنائيا صرفا؟ ألا يعد ذلك ردة إلى النزعة البنيوية المنغلقة وبعض صورها المنعكسة في الاتجاهات اللسانية؟ وبالتبعية يعد تناقضا منهجيا وإجرائيا صارخا لا ينسجم مع التوجه التداولي خاصة في مستوى طبقته الثالثة "نظرية أفعال الكلام" التي تنفتح على ما ليس لغويا كثيرا، بل وتعول عليه في الإمساك بالمعنى والإحاطة بالدلالة على ما بين المصطلحين من تباعد، ومن أهم ما تنفتح عليه علم المنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها؟

يسعى البحث للإجابة عن هذه الأسئلة التي تعد تفريعا للإشكالية الأم، للتنبيه إلى القاعدة الفاسدة التي تتأسس عليها بعض أعرافنا الأكاديمية في مستوى الطلبة والناشئة من الباحثين ولا أقول إعادة المكانة للمكون النحوي في التأليف والتأويل معا، لأن ذلك حاصلٌ من جهةِ كانَ حاضرا حضورا عضويا ووظيفيا، وإن تنكر له بعضنا، وهذا يمثل هدف البحث وغايته، بعد دفع الشبهة وتصحيح الرؤية، تلك الغاية المتمثلة في كيفية استثمار ما يقدمه النحو في التعرف على المقاصد التي هي غاية الغايات في أي تواصل لساني وهو ما تسعى التداولية إلى الوقوف عليه وبيانه.

وقد وقفنا على جملة دراسات قريبة مما نسعى إليه، لعل من أهمها وأقربها لما نحن بصدده بحث فيصل مفتن كاظم الموسوم بـ "التداولية في النحو العربي" المنشور بمجلة أبحاث ميسان، (م2، ع4، 2006م،

صص35-56) جامعة البصرة، الذي يسعى من خلاله إلى تأصيل المنزع التداولي في النحو العربي، وإيجاد ملامح واضحة له فيه، لاسيما مراعاة طرفي الخطاب وتحكمية السياق، لكن من غير تفصيل في قضايا التداخل والتخارج بينهما ومن غير تمثيل كاف، كما أن هدفنا لم يكن تأصيليا، كما هو الحال هنا، بقدر ما كان الكشف عن حضور النحو بما يوفره من وسائل وطرق تحليل لها حضور لافت في المقاربة التداولية للخطابات، على أنه حضور الوسيلة في الخطة الشاملة، حتى لا نقع في مؤتفك إحلال النحو محل التداولية، لاختلافهما أصولا معرفية ووسائل منهجية وجذورا ثقافية كذلك.

أولا- النحو وسؤال الماهية:

تتحدد الماهية من الناحية الفلسفية والمنطقية بالخواص الجوهرية والمميزات الثابتة في موضوع التحديد، التي لها صفة التمثيلية الكلية للمحدَد، فبها يفارق غيره ويخالفه ويناظره، وهي الإجابة الواضحة عن سؤال "ما هو"، في هذا السياق، قد لا نجد أنفسنا مضطرين للرجوع إلى التأصيل اللغوي لمصطلح "النحو"، فلذلك مساقه التعليمي في المقام الأول، ولكننا سنعرج على المفاهيم التي ارتبطت به في مجال العلم. فالنحو، سواء أخذنا فيه بتعريف ابن جني[1]، أو الشريف الجرجاني[2]، أو السيوطي[3]، أو غيرهم، هو علم مستنبطة قواعده بالنظر والتقصي لمجاري كلام العرب المحتج بكلامهم، بهدف العصمة من اللحن، ولكي تصير اللغة ملكة في اللسان الذي هو عضوها، على حد تعبير ابن خلدون[4]، خاصة بعد تباعد العهد بالسليقة.

لقد قام النحو في بداياته على عمل وصفي يشبه إلى حد كبير تقنية "السجلات"، يرتكز على مسح ما أتيح من كلام العرب الذين يوثق بعربيتهم، وقولنا "ما أتيح" احتراز؛ لأن الحصر التام متعذر من وجهين، أما الأول فإن المحتمل من الكلام الفعلي ليس هو ما يقال فعلا، بل هو أكثر بفارق لا يعقل حصره، ولا يمكن جرده وتسجيله، لأن الكفاية اللغوية أو الممكنات والمحتملات بالغة التنوع. وأما الثاني فاستحالة تتبع كل الكلام الفعلي الذي نطقت به العرب في كل شبر من الجزيرة العربية على زمن الجرد والتسجيل، لذلك سلك النحاة الأوائل، وهو شأن العلوم قيد التأسيس، مسلك العينات؛ بشرط أن تمتاز أفراد تلك العينات بالتمثيلية، كما اعتمدوا إجراء منهجيا ذا بعدين: بعد زماني أسموه زمن الاحتجاج، يمتد من أول الآثار اللغوية المقيدة قبل الإسلام إلى غاية القرن الثاني الهجري في الحواضر، وإلى القرن الرابع في البوادي، وبعد مكاني، ضبطوا من خلاله جملة القبائل التي يحتج بكلامها دون غيرها في بناء القاعدة النحوية. لكن سرعان ما تحول ما تمخضت عنه عملية الوصف إلى قوانين تمارس دور الرقابة الصارمة على المنتج من المكتوب والمنطوق، ولأن الصياغات القانونية للعلوم المعدودة عقلانية تقتضي التجريد للوصول إلى الأطر النظرية الضابطة، فقد ارتقى التنظير النحوي شيئا فشيئا حتى بلغ غايته في أكثر المدونات العلمية اكتمالا وهو كتاب سيبويه.

إنه إذا كانت اللغة بمفهومها العام اصطلاحا يدل على جملة خواص اللغات البشرية، أي ما تشترك فيه تلك اللغات من قوانين، فإن النحو، باعتباره يقابل اللسان في اللسانيات المعاصرة، هو جملة القوانين الخاصة باللغة المخصوصة، فكل مجموعة لغوية تنتج كلاما "فإنما هي مشتركة في معرفة ما به تتحاور"[5]، وإذن فإن النحو معرفة جمعية ضامرة ومن طبيعة نمطية، أي معيارية، والكلام أو

الإنجاز الفعلي تمثيل فردي واقعي لها، إنه علم بما صارت به اللغة ملكةً عند الإنسان راسخة، من جهة كانت هذه الملكة قائمة على دعامتين: أولاهما علم بقوانين النحو ضبطا وتصورا، وثانيهما ارتسام للعرف اللغوي العربي استعمالا، فهو "معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة"[6].

ثانيا. النحو وسؤال الوظيفة:

وهي إشكالية قد تتبادر إلى الذهن، وتنبثق من كيفية تصورنا لماهية النحو وطبيعته، لأن الوظيفة ركن أساسي تتحدد من خلاله الماهية، كما أن الماهية توجد الوظيفة، فبينهما علاقة تأثر وتأثير متبادل، وهنا نتساءل: هل النحو من طبيعة نفسية ذهنية، وبالتالي فإن وظيفته تتوقف على انتظام الواقعات النفسية الداخلية عند الإنسان، بعيدا عن كل الرهانات الخارجية، ومن ثم يكون النحو نسقا شكليا دلاليا، وظيفته بناء المعاني، من غير ما فصل بين مستويات اللغة؟ وهذا منزع له أنصاره من أصحاب نظريات النحو العرفاني، أمثال لانقاكر(R. Langacker)، وجاكندوف(R. Jackendoff) ، وشومسكي(N. Chomsky) ، وطالمي(L. Talmy) ، ولايكوف(G. Lakoff)، وفوكوني(G. Fouconnais) [7]، الذين يرون أن أهم وظيفة للنحو تتمثل في تحليل البنيات الذهنية والنفسية الضامرة التي تحكم الكلام، مع ضرورة ربط الشكل بالدلالة غير المشروطة بالعالم الخارجي للمتكلم والسامع. أم إن النحو من طبيعة معرفية، تتعلق ببيان ورسم طرق رصف الأحداث الصوتية، بعيدا عن الجوانب النفسية، وعليه فإن وظيفته لا تتجاوز تركيب المقولات، وكيفية توزيع الوحدات المعجمية بعيدا عن دلالتها ومدى تعبيرها عن الخلفيات الذهنية للناطق والمستمع، وبغض النظر أيضا عن المقصدية التي يعد المخاطَب هدفها؟ ولا شك في أن هذا التساؤل منهجي معرفي خالص.

فهو معرفي؛ لأننا نريد أن نحدد الغاية التي لأجلها بني النحو، انطلاقا من تصور ماهيته، كما مر، ونضبط وظيفته، ونستجلي أهدافه، ونتبين جملة الأدوات الإجرائية التي يصل إليها من خلالها. وهو سؤال منهجي أيضا؛ لأننا عبر الإجابة عنه يمكن أن نقف على الخطوات المتبعة في ممارسة العلم. بتعبير آخر هل تنحصر وظيفة النحو في أنه لا يعدو أن يكون علما بمنطق الشكل اللغوي، فيكون هو الذي يعطيه شرعية الائتلاف، وكأن ذلك لا يتجاوز توصيف وضبط ما يتوارد على الكلمة، باعتبارها قولة صرف . تركيبية، من واسمات الوظائف، وإن سلمنا بهذا فإننا سنجعله وقفا على توزيع الأدوار الوظيفية الشكلية، بعيدا عن الأدوار التمثيلية والتعبيرية، وما تنفتح عليه من الأدوار التواصلية التي تتحول معها القناة (اللغة) والسَنَنُ بكل مكوناته إلى وسائل لا غايات، فعلى الرغم من أن السنن هو المهندس للوحدات المعدودة دالة، من مستوى الكلمة إلى مستوى الخطاب، إلا أنه يظل يقبع في خلفية المشهد اللغوي التواصلي، نظير المخرج الذي هو المحرك لكل جزئيات وتفاصيل المسرحية، لكنه لا يظهر إلا عند السؤال عن مصدر روعة العمل، ودقة التصميم، وجودة الأداء، ونبل الهدف، حينئذ فقط يشار إليه بكل إكبار.

ولعل الذي يعمل النظر في بعض التعريفات التي تقدمت لعلماء العربية والبلاغيين يقف على بيان وظيفة النحو، كما نجد عند عبد القاهر الجرجاني، في معرض إنكاره على أنصار اللفظ، وهو يؤسس

لنظرية النظم الذي ليس هو، في حقيقته، سوى مراعاة قوانين النحو المولدة للمعاني الوظيفية المتجاوزة للدلالات المعجمية، المخصصة لها، المخرجة لها من التوارد الاحتمالي للدلالات التي اكتسبتها الألفاظ من سياقات استعمالها، حيث يقول: "اعلم أنا إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله، لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة، ولكن من حيث تُوُخِي فيها النظم الذي بينا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم"[8]، تلك المعاني التي ليست هي النحو، بل حاصله وأثره[9]، فبالنحو وحده يحصل للوحدات المعجمية عند الإدخال في التركيب صورة وصفة لم يكونا لها قبل ذلك، ونفس الصورة والصفة هي متعلقات المعنى لا اللفظ، وهما في الوقت ذاته الدلالة التي يريدها المتكلم[10]، وهما القصد الذي يدخل لأجله تلك الألفاظ في ذلك النوع من العلاقات، لأن الألفاظ "خدم المعاني والمُصَرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكةَ سياستها، المستحقةَ طاعتها، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرض للشين"[11].

إن تصورا كهذا للنحو، وما يكفله في عملية إنتاج وفهم الكلام، يعد تصورا متقدما حقا، إذا ما قورن بمسار الدراسات اللغوية الغربية التي كاد النحو فيها أن يكون حكرا على الشكل الذي لا يتجاوز الجملة، دون التفات إلى المعنى، بسبب أن مفهوم علم النحو عند المشتغلين به من الغربيين موقوف على "دراسة العلاقات بين الصيغ اللغوية وكيفية تنظيمها في تتابع معين، وأي من هذه التتابعات سليم البنية. لا يعتمد ميدان الدراسة هذا على أي عالم للإشارة، ولا على مستخدم للصيغ"[12]، أي إن النحو، بهذا المفهوم، يحيد عالم الدلالة اللغوية على محدودية آفاقها، كما يحيد كل مكون يمكن أن يكون له تأثير مما هو من طبيعة غير لغوية، وبناء على هذا التوجه العام في كثير من الاتجاهات اللسانية، يقترح "تيسنيير" (L.Tesniere) نموذجه النحوي الذي يسميه "التركيب البنيوي"، المتساوق مع التقليد الفلسفي اللساني الذي سطره "همبولت"(W.V. Humboldt) ، وبصرامة شديدة يجعل موضوعه دراسة الجملة[13]، كما أن أي تغيير لغوي يمس أشكال النسق أو النظام النحوي لا يمكن ردها، تحت أي طائلة، إلى المتغيرات النفسية أو الاجتماعية والثقافية، بل هي "ناجمة في الأساس عن التعديلات في العلاقات المنطقية التي تحكم اقتصاد عناصر النسق نفسه"[14]، وهو ما يعد قواما لخاصية مركزية من خواص "البنية" التي أشار إليها جان بياجيه "Piaget"، وهي خاصية "التحكم الذاتي"، أي أنه لا شيء يؤثر في البنية من خارجها، وهو ما يعطيها استقلاليتها وانتظامها[15]، ولم نلحظ مثل فهم العرب لحقيقة النحو ووظيفته إلا مع الاتجاهات اللسانيات المتجاوزة للجملة، من مثل لسانيات الخطاب، ولسانيات التلفظ والتداوليات.

ثالثا . النحو، اللسانيات:

بداية، يقتضي بيان هذه العلاقة الجدلية، ضرورة التعريج على علاقة النحو، الذي يوفر أدوات التحليل ووسائله، ويحدد هدفه ومسوغاته، باللسانيات المعدودة علما جديدا، وفتحا في العصر الحديث وما تلاه إلى اليوم، وهي علاقة يختلف تقويمها باختلاف وجهة النظر البحثية، وتصور كل طرف في العلاقة، فعلى الرغم من اتفاقهما في الموضوع، باعتبار أن كليهما يدرس اللغة، إلا أنهما

يختلفان في الطريقة والكيفية، من جهة، وفي الهدف من دراستها من جهة أخرى، وعلى هذا تكون اللسانيات تعنى باللغة المنطوقة، أي بما يقال فعلا، بهدف البحث فيما به تكون اللغاتُ لغاتٍ، نعني بذلك الخواص المشتركة، خلاف النحو.

فإذا كانت اللغة في المنظور اللساني، الذي يتبنى النزعة العلمية والموضوعية كما تعرف به اللسانيات عادة، هي ظاهرة كبقية الظواهر الطبيعية ينبغي إخضاعها للملاحظة والتجريب والاختبار، ووصف أجزائها وأفرادها كما هي عليه، دونما تدخل بالتقييم أو التفسير أو أي نوع من الأحكام، بهدف الوقوف على الخواص المشتركة، والمبادئ العامة المؤطرة، فإن النحو يقوم على التجزيء، ويهدف إلى التقنين القائم على بناء المناويل وإصدار الأحكام على اللغة المنتجة بالصحة أو الخطأ أو برتبة ما بينهما، بحسب درجة مراعاة المعيار أو الخروج عليه.

ويحق لنا في هذا الإطار أن نتساءل مع الباحث عبد السلام المسدي: هل تعد الوصفية التي تدعيها اللسانيات، والمعيارية التي يوسم بها النحو نقيضين، ينفي أحدهما الآخر؟ غير أن الإجابة التي يقدمها بعض الباحثين للخروج من الإشكال لا تزيد الإشكال إلا عمقا، ففي الوقت الذي يرى فيه تمام حسان أن الوصفية هي منهج يتبعه دارس اللغة، ويرتضيه في تتبع الظاهرة وتجريبها، وأن المعيارية منهجية يتبعها المتكلم في استعماله للغة، وكأن الباحث يفصل بينهما كليا بحكم اختلاف جهتي الارتباط[16]، يعتقد المسدي بالتكامل بين النحو واللسانيات، وبين الوصفية والمعيارية، فأن "يلتزم اللساني في تحسسه نواميس الظاهرة اللغوية وصفَ مدونتها واستقراء خصائصها.. فذاك موقف منهجي، أما أن يصدح نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال، بأن هذا خروج عن النمط، وهذا اتفاق مع سنن المواضعة في اللغة فذلك موقف مبدئي وامتثال معياري"[17].

والذي نعتقده أن النحو في مختلف المدارس اللسانية قديمها وحديثها معياري بامتياز، وهي الغاية التي وجد لأجلها، وإن شكلت المعيارية بالنسبة لبعض الباحثين وسما قدحيا وسبة تلحق بالنحو. وهنا يحق لنا أن نتساءل مرة أخرى: كيف تولد هذا المعيار، وكيف وجدت هذه النمطية، اللذان يحرسان اللغة ويقومان اللسان؟ هل هو تولد لنظام بالغ التنوع والتعقيد وبالغ الدقة بالصدفة من غير مقدمات؟

إن منطق وجود الأشياء من حيث المبدإ يرفض هذا ويمجه. فلكل حادث أسبابه ومراحله في شكل سيرورة محكمة الحلقات، وهو ما ينطبق على الخاصية المعيارية في النحو، فالذي نراه ليس إلا الصورة المكتملة التي تخفي وراءها جهودا طبعتها الوصفية والاستقصاء وتتبع تفاصيل الظاهرة اللغوية، ولنا في الأعمال العربية التي تقدمت استواء النحو على سوقه خير مثال؛ فلم يتجه النحو العربي اتجاها معياريا إلا في عصور ما بعد التأسيس، حيث تحول الحديث من وصف اللغة، كما هي مستعملة في الجماعة اللغوية فعلا، إلى الحديث عما تقرر من قواعد انتهى إليها الوصف والملاحظة، اتخذت وسيلة لتعليم اللسان، وكل عملية تعليم للغة لابد فيها من نموذج يحتذى، ومعيار يبنى الإنتاج اللغوي في ضوئه، وهو ما يكفله النحو الذي يظل من الناحية التاريخية، وفي المقام الأول، علما معياريا، فهو "يعلمنا كيف نقول ما علينا قوله، وهذا العمل يبقى وظيفة اللسانيات، حتى ولو

كدر صفو الذين يعتبرونه خارجا عن مجال العلم، ويرفضون أن يعدلوا شيئا من موضوع بحثهم، لكن لا يمكن من دون عواقب وخيمة قطع صلة اللسانيات بتعليم الألسن، ولا يمكن للتعليم أن يتجنب قضية المعيار"[18].

يضاف إلى هذا أن المغالاة في الوصفية بالاعتماد عليها، واطراح المعيار والتقنين وخيم العواقب أيضا، لأن اللغة عبارة عن ظاهرة اجتماعية عرضة للتغير، وترك حبلها على الغارب بدعوى العلمية والاكتفاء بالملاحظة يفسح المجال لسيرورة من التغيرات اللامتناهية، الواعية حينا واللا واعية في أحيان كثيرة، فتغيب ملامحها وتنقطع روابط الصلة بين الأجيال بسببها، وهو ما كان يتهدد العربية في عهدها الأول قبل التدوين، ومن العجيب أن نحاول إيجاد صلات قربى، وجسور تقارب، فيما بين اللسانيات وبعض العلوم، التي لها استقلاليتها في الموضوع والمنهج والمفاهيم والأهداف، كعلمي النفس والاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم الأعصاب وغيرها، وننكر صلتها الوطيدة بعلم النحو الذي يمثل، شئنا أم أبينا، رافدها الأساسي في دراسة اللغات المخصوصة، في سبيل معرفة سلوكها تجاه ما تشترك فيه هذه اللغة أو تلك مع بقية اللغات الإنسانية، من مبادئ عامة مطردة، تشكل نحوا كليا أو كونيا، وما تختص به مما هو موسوم في اللسانيات التوليدية بالبراميترات، التي ليست في حقيقتها سوى النحو الخاص بتلك اللغة، وإذا كانت اللسانيات في كونيتها تكسب علما بالمشترك، فإن النحو الخاص المتكون من مجموع البراميترات يسهم في اكتساب اللغة الأم وتعلمها[19]، والنحو الخاص، كما يرى شومسكي، هو امتداد للنحو الكلي، ناشئ عن النسق العام في طور من أطوار تشكله ليبطل كل ما يتهدد نتائج النظرية التولدية بالنقض، فيعيد إليها انسجامها مع الواقع الذي تتصدى لوصفه، خاصة وأن هذا الواقع يمتاز بالخصوصية الناتجة عن التنوع، والمبادئ الكبرى للنظرية غير حاصرة لكل التنوعات وكل مظاهر الخصوصية[20].

يقوم النحو من الناحية الإجرائية، بوصفه ممارسة موضوعها اللغة، على ما يعرف بـ "التحليل النحوي"، وهو مركب وصفي يطلق في اللغة على فك ما كان معقودا وفتحه[21]، وتجزيء الشيء والعودة به إلى مكوناته البسيطة، وعناصره الدنيا، ومؤلفاته الأساسية[22]، أما اصطلاحا فيعرفه عبد اللطيف حماسة بكونه "عملية فك البناء لغويا وتركيبيا من أجل إعادة بنائه دلاليا، وهذا يستدعي ضرورة تحديد الأجزاء المراد تحليلها، وبيان دورها وكشف العلاقات بينها"[23]، كما يعرفه فخر الدين قباوة بأنه "تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[24]، غير أن الناظر في التعريفين يلاحظ أن الاختلاف الحاصل بينهما مرده إلى وجهة النظر التي ينظر من خلالها كل باحث إلى المصطلح، فإذا كان قباوة يكاد يحصر التحليل النحوي في تحديد العناصر النحوية على اختلاف تصنيفاتها المقولية، ومعرفة العلاقات فيما بينها تأثيرا وتأثرا، وجملة الوظائف التي تؤديها بالاحتكام إلى دلالة المقال والمقام، وغير هذا مما تتضمنه لائحة المراحل التي تكون عملية التحليل[25]، فإن حماسة يتجاوز الدلالات النحوية أو الوظائف التركيبية الدنيا، إلى أفق أرحب هو أفق البناء الذي يشمل الخطاب، كما يشمل الجمل وأشباه الجمل مما اكتمل دلاليا، ليعاد إنتاجه من جديد عبر سيرورة التأويل التي تسهر على إعادة التشكيل الدلالي، وهذه العملية

المزدوجة والمنعكسة هي زاوية تعنى بها لسانيات النص وتحليل الخطاب، التي لا يشكل التحليل النحوي، بالمفهوم الضيق المتبادر إلى الأذهان، في إطارها إلا مرتكزا أوليا "التماسك"، من بين جملة مرتكزات تشتغل سويا لتعطي للنص مبرره الوجودي (Antologique)، فهي عناصر بانية، وفي الوقت نفسه هي رهانات وجودية يتوقف عليها كيان النص، هي معايير النصية التي يحددها ديبوجراند "Beaugrande" ودريسلر "Dresler"[26].

إن نبذ الأساس النحوي في المنظور الغربي مرده، إما إلى ارتباطه بما قوامه الكتابة، التي تنظر إليها معظم التيارات اللسانية على أنها مظهر طفيلي طارئ على اللغة، لا ينبغي بحال أن يثق به اللساني، ومن ثم وجب إيلاء العناية الكاملة للكلام الفعلي، فهو وحده الممثل لحركية اللغة وحيويتها[27]، وإما يعود إلى انكفاء النحو على نفسه وانغلاقه أمام الأبعاد الأخرى، التي هي لحمة الخطاب وسداه، ولم تنفك تيارات لسانية وازنة، وعلى رأسها التوليدية، إلى غاية سبعينيات القرن الماضي[28]، تبذل جهودها ليظل النحو الإطار الأمثل لدراسة اللغة الطبيعية، وتفسيرها اكتسابا واستعمالا، عبر ما قدمته من أطر تحليلية عامة وأخرى خاصة، وُصِفت بالقوالب، غير أن الواقع أثبت محدودية معظم تلك المحاولات على قيمتها، لأنها اهتمت بالبنيات الدنيا، ضاربة صفحا عن التركيب الممتد كما يمثله النص/الخطاب من جهة[29]، ولأنها شغلت باللغة الطبيعية الافتراضية، ولم تتعامل مع المنتج فعلا في سياقه من جهة ثانية، من غير أن ننسى اتباعها نزعة التعميم دون أن تستند إلى أساس قوي من الاستقراء، كما يسجل ذلك جيفري سامسون، من جهة ثالثة.

والحقيقة أن هذا القادح الثالث، لم يكن حكرا على التوليدية وحدها، بل يتجلى بوضوح في أعمال الجيل الأول من البنيويين مثل أنطوان ميبه، الذي يزعم بأن النماذج المصوغة من اللغات الهندوأوروبية تصلح "إطارا للدراسة العلمية بالنسبة لمجموعة أخرى من اللغات"[30]. وهذا التعميم يفتقر إلى الانسجام وإلى أدنى شروط الدقة العلمية.

يهدف التحليل النحوي إلى تجزيء السلسلة اللغوية المنجزة إلى أجزائها، على أن يكون الانتقال، في مرحلة أولى، من البنية الكبرى إلى البنيات الدنيا المضمنة، وصولا إلى المكونات الذرية، كالأسماء والأفعال والحروف والأدوات وغيرها، ثم الوقوف، في مرحلة ثانية، على جملة العلاقات التي تربط بين كل مكون وآخر كالفاعلية والمفعولية والوصفية والحالية وسواها من جهة، وبين كل علاقة فرعية وبين غيرها من العلاقات الفرعية من جهة أخرى، وما تسهم به كل واحدة في البناء المتحقق قولا أو كتابة، من جهة ثالثة، ثم التماس وجوه تولد الدلالة بناء على العلاقة بين المنجز اللغوي وبين ما اقتضاه، كقصد المنشئ، وسياق الإنجاز، وحالة المخاطب وما ينتظره، وعلاقته بالخطاب وبالمخاطِب وما يتقاسمانه من سياق لغوي وثقافي واجتماعي من جهة رابعة؛ أي إن غاية أي تحليل نحوي، هذه مواصفاته، هي الوقوف على الوظيفة، بالمفهوم الشامل للوظيفة، وظيفة الكلمة، والعبارة، والتركيب، والجملة، والقطاعات الخطابية الأكبر من الجملة، ووظيفة الخطاب كله في المنتهى، أي إننا بصدد وظائف نوعية متعددة، درجة ومستوى، كلها مسخرة لنقل كل مكونات سياق التخاطب، "باعتبار أن كل عنصر من مقومات السياق المقامي الحالي يمكن التعبير عنه ونقله بواسطة العبارة"[31].

إن النحو إذ يسعى إلى تحديد الوظائف، فإنما يستخدم في ذلك لغة طبيعية واصفة، هي أداة العلم ووسيلته في الضبط والتحديد، أي إنها لغة اصطلاحية متفق عليها باعتبارها تسميات للوظائف والعلاقات، وشتى وجوه الأداء الوظيفي، وهذا هو عينه "التفسير" الذي أراده النحاة الجدد إجراء يتجاوز مجرد الوصف في التحليل اللساني[32]. ولبه الوقوف على الأدوار الوظيفية لمكونات الإنتاجية اللغوية، أي إن الهدف من كل تحليل نحوي في إطار اللسانيات إنما هو تأويل كل تكوين للعلامات بوصفه تمظهرا للنسق، في مستوى العبارة وما فوقها[33]، ومبدأ الوظيفة هذا، هو ذاته المبدأ الذي اتخذه النحو العربي في بناء المناويل، وما فره من وسائل وصف وتفسير، كما يتجلى في أعمال أبرز الرواد كسيبويه ومن جاء بعده، واحتذاه البلاغيون من بعدهم، كعبد القاهر الجرجاني وغيره[34].

رابعا . التداولية والمنجز اللغوي:

لقد شكل التطور المتسارع للتيارات اللسانية في الغرب، وإعادة النظر في أسسها النظرية الفلسفية، والمنهجية الإجرائية، سمة طبعت العصر، كما كان ذلك مؤذنا بظهور مقاربة منهجية جديدة هدفها تجاوز ما تم تحقيقه، والاستدراك على ما لوحظ من جوانب قصور في التعاطي مع الظاهرة اللغوية المنجزة فعلا، التي تمردت على مواضعات الأنحاء الغربية قديمها وجديدها، وأولت العناية للتلقي الجيد للخطابات، ونعني بذلك المقاربة التداولية، التي تخلقت أول الأمر في أحضان الفلسفة، ثم انتقلت إلى مجال اللسانيات والأدب، ووضعت عينها على جملة التفاصيل التي لطالما أهملتها اللسانيات، ونظرت إليها على أنها دخيلة على اللغة وعلى التحليل اللساني لها، بما في ذلك العناصر غير اللغوية، من أجل ذلك يعرفها بعضهم بأنها "قمامة اللسانيات"، وفي أحسن حالاتها ينظر إليها آخرون على أنها "استطالة للسانيات". فهي على هذا ابنها الربيب، على الرغم مما تقدمه لها من منافع جمة في الإمساك بما يخدم دراسة اللغة بوصفها استعمالا، وفي كل أشكالها. لقد كانت فكرة النسق مسيطرة في الفكر البنيوي إلى حين تسطير دو سوسير لمعالم المنهج البنيوي الوصفي وضوابطه ومقولاته، حيث جعله أساس اللغة ومدخلها الطبيعي الذي ينبغي الانطلاق منه في دراستها، إنه ليس "مجرد بناء لموضوع اللسانيات، بل يعد كذلك اختيارا ابستيميا، وتعريفا للتخصص، كما يؤكد ذلك نورمان بقوله: إن اختيار الانطلاق من النسق يعني تجنب الانطلاق من التواصل"[35]، الذي لا يعد الحدث اللغوي إلا ركنا من أركانه، فقد يكون النسق سليما، لكن سوء اتساقه مع السياق الذي يوظف فيه يفرغه من محتواه، بل قد يجعله غير دال بالمرة، أو دالا على غير المقصود، الأمر الذي يثبط العملية التواصلية برمتها، ولنا في ما نقله الجاحظ من أخبار الخطباء وأشباههم ممن يُرْتَجُ عليهم ما يغني عن دور سوء المناسبة في تعطيل التواصل جملة.

وانطلاقا من اعتقاد دو سوسير(De saussure). خلافا لما هو جار في العلوم البحتة . بأن وجهة النظر هي التي توجد الموضوع[36]، فقد كان مفهوم "البنية" يطفو إلى سطح النقاش في كل مرة؛ ليحدد من جديد، ليتلاءم مع التوجه اللساني الذي يريد أن يطوع المفهوم الناشئ في خدمة توجهاته في الدراسة وأهدافها؛ لذلك فقد اكتسى مصطلح "البنية"، مع التداوليات وتحليل الخطاب، مفهوما متمردا في كثير من أبعاده على التقاليد السوسيرية وما تلاها؛ بالانفتاح على غير اللغوي الذي يقبع خارج المنجز،

والتمدد إلى خارجه، فكل تأليف للغة ذي دلالة، سيستغل حتما، وبشكل دائم "من قبل الذوات المتكلمة لتنظيم العلاقات البيننذاتية intersubjectives في الحوار، وستظهر إذاك بنية جديدة للنقاش البشري وتوزيعا جديدا للأدوار في الحركية الاجتماعية"[37].

إن هذا المفهوم الجديد الذي تبنته التداولية ناتج عن استغلال أطراف الخطاب للعلاقات الدلالية للغة لإعادة تنظيم العلاقات من جديد، وهنا تظهر "بنينة" وتوزيع جديدان للأدوار الاجتماعية، أي التصرف في اللغة وتوجيهها للقصود والقصود المنعكسة [المقابلة]، بحسب ما يقتضيه التبادل، في إطار تخفيف القيود الصارمة التي يفرضها اللسان، أي إن البنية موضوع الدراسة في التداولية ليست أبدا بنية النسق المغلق، ولا المنفتح جزئيا، بل هي بنية تتجلى من خلال تحليل "العلاقات بين الصيغ اللغوية ومستخدمي هذه الصيغ"[38]، وبعبارة أكثر عمومية، فإن التداولية تراهن على الفهم المتأتي، في كثير من الأحيان، من ملابسات التخاطب. هذا الفهم . الهدف، وإن كان محبطا للبعض كما يرى جورج يول[39]، فإنه سيكون الفهم الأقرب إلى الاكتمال والمثالية؛ لأنه يتخلق من المزاوجة بين اللغة والشبكة الوظيفية الواسعة التي تعقدها اللغة نفسها في انتظامها مع الكائنات العاقلة. ولا يعني هذا البتة أننا حيال تصور خرافي ميتافيزيقي في الدلالة بين الشيء والرسوم الدالة، كما يعتقد الهنود، بقدر ما نحن حيال حقائق ماثلة تظهر ما لهؤلاء الفاعلين في بعث اللغة وتشكلها وتناوبهم الأدوارَ فيها وبها.

إن مثل هذا التصور للبنية الذي أوجدته التداولية وأوصلت إليه ، وما أوقفته للوظيفة الاجتماعية التواصلية للغة، كان مطمحا لغير قليل من اللسانيين وفلاسفة اللغة، أمثال ويتني(W. Whitney)[40]، ومارتينيه (A. Martinet)[41]، وهاليداي (M. Halliday)[42]، وغيرهم، وقد أفادت منه ومن تحديدات حلقة براغ على الخصوص، إذ على الرغم من أن اهتمام رواد الحلقة الكبير كان متجها إلى الجوانب الفونولوجية، فإنها حددت حقيقة اللغة في ما تنهض به من أعباء وظيفة التواصل[43]، غير أن التداولية توسعت في العمل على كل أنواع التواصل البشري، والوسائل المستعملة في مختلف السياقات، وعبر كل المستويات، ولم تتقيد بمستوى محدد، كما فعلت المقاربات السابقة، بما في ذلك لسانيات التلفظ لـ "بنفنيست" Benveniste، ونظرية نحو النص لفان ديك Van Dijk، فالأول لم يتخلص في محاولة اعتنائه بالوقائع الحية كما يمثلها التخاطب أو التلفظ من أغلال نحو الجملة، والثاني كان لا يزال يحتكم إلى ما يؤطر النحو التوليدي الذي يركز على الأبعاد المعرفية والذهنية للغة إنتاجا وتأويلا[44].

إن لجوء المنهج التداولي إلى التحليل النحوي في فهم شبكة العلاقات المتخلقة في النص/ الخطاب، ليس إجراء منهجيا اختياريا، بقدر ما هو لجوء حتمي يفرضه هدف المنهج في سعيه للإمساك بالخيوط المتحكمة في تلك العلاقات، التي تنظم سيرورة عمل البنية الكبرى [اللغوية وغيراللغوية]، على أن عمل التداولي لن يتحول إلى إعراب مكونات سلسلة الملفوظ، ولا إلى بيان وظيفة كل عنصر من تلك السلسلة، لذلك فهو يستعين بما يكون ضروريا للفهم، الذي يتجاوز تحصيلُه الإجراءات الوظيفية والموقعية الممثلة للتصنيف المقولي النحوي، إلى التنصيص على العناصر الأكثر فاعلية في

عالم المعمار الخطابي، وجملة العلاقات الداخلية والخارجية المسهمة في تأويله، في ظل مراعاة القصد والقصد المنعكس والمقام وعلاقة المشتركين فيه، أي إن العمل سيكون في مستوى أرفع من المستوى النحوي الذري، إلى المستوى الثاني الذي يكون معه النظم أكثر فاعلية وأكثر إنتاجية للدلالة التداولية، بل إن النحو نفسه قد يقف عاجزا عن تفسير بعض البنيات الخطابية؛ التي لا يمكن أن تنتظمها قوانينه على دقتها وصرامتها، وستقتصر المعالجة على النمذجة التي تضيء القضية المركزية التي حملتها الإشكالية المطروحة في المقدمة.

خامسا . التحليل النحوي ومبدأ التأشير التداولي [نموذج الأسماء]:

مما يتضمنه المعجم ويكتسب دلالة ما من خلال العرف أو التواضع الاصطلاحي القائم على التبادلية [الاسم=المسمى]، الصورة الواقعية للنمط التجريدي [الدال = المدلول / المدلول = الدال]، التي مبناها على الاعتباطية. إن الدلالة المعجمية لا تعني، في حالات مطردة، سوى مقابلة الاسم بمعناه أي مسماه، ففي النموذج:

أ . هاجَرَ المُسلمُونَ سرًا، إلا عُمَرَ بنَ الخطابِ فقد هَاجَرَ جَهرَةً في وَضَحِ النَّهارِ.

ب . وَحَّدَ الحَجَّاجُ العِراقَ بَعْدَ سلسلَةٍ منَ الفِتَنِ والثّوْرَاتِ.

لا يدل الاسمان [عمر، الحجاج]، من حيث الوضع الأول، كما يرى النحاة في تعريف الاسم[45]، إلا على ذاتين يقعان عليهما من باب التمييز. وهذه الدلالة يوفرها افتراض مسبق مفاده أن كل اسم يستعمل في تحديد كيان مستقل واحد فقط، على سبيل التعيين والعلمية. غير أنهما قد يستعملان، بالاعتماد على ما يتيحه ما تجمع في مخيال الجماعة ذات المرجعية المشتركة استعمالا إشاريا يتجاوز حدود الدلالة الحافة الأولى [العلمية]، وهو أفق يمثله ما تراكم في لاوعي الجماعة من فضائل العدل، والقوة، والشجاعة، والجرأة، والتحدي في النموذج أ، وما ارتسم في المنظور الاجتماعي نفسه لذات الجماعة من معاني الشدة، والبطش، والقهر في النموذج ب، فقد تجاوز الاسمان الدلالة المعجمية الأولية [المطابقة القائمة على التبادلية]، والوظيفة النحوية التي تتحدد بناء على الموقعية داخل التركيب: المستثنى في التركيب الأول، والفاعل في التركيب الثاني، إلى دلالة تفسيرية لا تركن إلى أي أساس من المبررات الوظيفية في درجتها: المعجمية والنحوية، بل إلى التواطؤ العرفي الجديد، الذي يتكئ عليه المتكلم في افتراض أن السامع سيعتمده، بنفس القدر، في الاستدلال على القصد الذي يريده.

يتضح الجانب الإشاري في مثل هذه الحالات، بصورة جلية، عندما يكون القصد أصلا إلى الرمزية وضرب المثل كما في النموذج:

أ . تَعَرَّفْتُ عَلَى صَدِيقٍ عُمَرِيِّ السَجَايَا.

فعبارة النسبة "عُمَرِي"، تعمل على الوصف القائم على مبدإ الإتباع بمفهومه الدلالي لا باصطلاحه النحوي. فـ "الصديق" المتحدث عنه، وإن كان هو الموضوع، ومحل "التبئير"، فإنه ألحق بـ "عمر" سعيا للمبالغة في المثالية التي فرضها الاستعمال في مستواه الثالث، على سبيل الاحتفاظ بناصية السمات المتفردة، أو سمات الندرة في صنف الرجال، وهو ما لا يقوله المستويان المعجمي والنحوي، بل

يفتحان الباب للولوج إليه عبر الاستدلال المتوسل بالرصيد الثقافي للجماعة، وصولا إلى القصد في المصدر [المخاطِب].

إن هذا الضرب من التحليل النحوي لأحد مكونات التركيب، بتتبع الوظائف، لن يقول في مستواه الأول إلا ما تعلق بدور الكلمة [اسم العلم الشخصي] في بنية النسق، وليس هذا هو المراد بالضرورة، ولا هو وظيفة ذلك الضرب من التحليل، بل لابد من أن ينفتح عما يلعبه التأشير الثقافي والاجتماعي في إضفاء دلالات جديدة حادثة، لم تكن للكلمة في المعجم، بوصفها كيانا ممكنا ووجودا محتملا ، ولا في الاستعمال الأولي الأدني، كما تمثله الوظيفة النحوية "النسقية"[46]. إن التحديد التداولي لوضعية هذه العينة اللغوية وشبيهاتها ينطلق من أن لها بنيتين، يمثل المعجم والنحو بنيتها الأولى، وهي من طبيعة داخلية حافة، ويمثل معطى المقام الثقافي بنيتها الثانية، وهي من طبيعة خارجية منفتحة[47].

ودائما، في إطار مبدإ التأشير التداولي، المعتمد على المكونات المعجمية للتركيب، التي تتوزع الكلماتِ فيها جملةُ وظائفَ، نعرض لضرب آخر يكون موجه الاستدلال فيه ومعتمده، ليس التأشير المجتمعي الثقافي في المقام الأول، بل الإلجاء العرفي والاستحالة المنطقية لجمع بعض عناصر النسق، فنص من مثل:

. عَرَضَ صَدِيقِي مَكْتَبَتَهُ للبَيْعِ، كانَ سِيبَوْيه والبُخَارِيّ أَنْفَسَهَا وأَقْدَمَهَا علَى الإِطْلاقِ، اشْتَرَيْتُهَا مِنهُ، وَوَضَعْتُهُمَا في مُقَدمِ الرَّفِّ العُلْوِيّ لِكَوْنِهِ أَكْبَرَ الرُّفُوفِ.

تلعب جملة الافتراضات المسبقة عاملا مهما، ودورا موجها لعملية التأويل، وكيفية الاستدلال، تحت وصاية منطقية في المقام الأول: فالعبارتان: "سيبويه" و"البخاري" اللتان تضطلعان بمهمة التأشير الشخصي، ترجعان معجميا إلى مبدإ التسمية القائمة على التعيين، ونحويا إلى لعب دور المبتدإ المنسوخ بـ "كان" الزمانية، باعتبار حصول النفاسة للمؤشرين الشخصيين، اللذين هما من جملة ما عرض للبيع، ضمن المكتبة، وبسبب من نشوء التعارض بين الدلالة المعجمية [التسمية]، وبين خاصية القابلية للبيع التي تستوجب خواص[. حي / . عاقل] المنفهمة بالتحصيل، باعتبار التبعية [تبعية الجزء للكل]، ينحو المخاطَب، لأجل دفع التعارض ورفع التناقض، إلى إخراج واحدة من الدلالتين عن أصلها، انطلاقا من المبدإ المنطقي القائل بأن المتناقضين لا يجتمعان معا، ولا يرتفعان معا، ولا يكون الثبوت إلا لواحد بوجه من وجوه دفع النقيض.

وحفاظا على حسن سبك النص/الخطاب، القائم، في جزء منه، على العائدية الضميرية، القاضية بثبوت البيع ووقوعه، فإن الدلالة التي يتعين إخراجها عن أصلها، والاستدلال فيها على خلافها [العلمية]، هي الدلالة الأضعف، فيكون القصد إلى الكتابين: "كتاب سيبويه . صحيح البخاري"، من باب جواز حذف أحد المتضايفين، والاكتفاء بأحدهما لقيامه مقام المحذوف، لكثرة الورود، ويعد هذا الضرب من مظاهر التغير الدلالي[48]، خاصة إذا تعلق الأمر بالمتلازمات اللفظية التي يتواتر استعمالها معا.

كما أن خاصية الوضع في الرف لا تليق إلا بالكتاب لا بالأشخاص، فتكون الاستحالة المنطقية هنا من جهة، والترابط الوجودي الضروري الحاصل بين [رف . كتاب] من جهة ثانية، محركا أساسيا وعاملا قويا يلجئ المخاطب إلى هذا النحو من التحليل، ويحمله على الاستدلال من أجل الوقوف على المراد الذي تحافظ به عملية التأشير على الانسجام الدلالي والاتساق التركيبي، خروجا من التنافر والتعارض، كل هذا برعاية النص المصاحب، ونعني به الشبكة السياقية التي ترد فيها المؤشرات، فهي المحل الطبيعي الذي تدرج فيه الأقوال، وهي من ثم التي توفر وسائل لغوية وأخرى غير لغوية لفهمها وتأويلها[49].

ومن التأشير ما ورد في الحديث النبوي الشريف:

. "بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدِ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ... [مسلم، ج1/ص36/رقم1]

ومبناه على سلسلة من الأزواج المركبية:

أ . أزواج وصفية إضافية:

. شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ.

. شَدِيدِ سَوَادِ الشَّعْرِ.

ب . أزواج إسنادية:

. لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ.

. لَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ.

على أن مبدأ التأشير ومركزه الذي يشغل موضع "الرأس"، الاسم النكرة "رجل"، والأزواج بنوعيها تلعب دور المساند لبيان المقصد، وخاصية الوصفية هذه لا ترجع إلى المعجم، سواء اعتبرنا أن الموصوف مع صفته بمنزلة الاسم الواحد، على رأي سيبويه ومن تبعه، أو لم نعتبرهما اسما واحدا على رأي آخرين[50]، لكنه بيان يولد ضربا من الغموض يشتغل في مستوى المنطق بعد الرصد والمعاينة، غير أنها غرابة لا ترتفع بالطريقة ذاتها التي ارتفعت بها في النص السابق، بفضل النفي والنقض لأضعف الطرفين، بل إنها تستقر في الدلالة العامة للتركيب، مع امتدادها في النص الحامل [بقية أجزاء الحديث]:

. طبيعة الأسئلة [غرابة الأسئلة].

. طبيعة السائل [سؤال من يعلم لا من يجهل: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ].

ولا يرتفع الغموض إلا بالتركيب الختامي المؤكد:

. إِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ.

إن الافتراضات التي ينطلق منها المخاطبون [مخاطبون بطريق غير مباشر باعتماد التمثيل] افتراضات صحيحة:

. سواد الشعر وبياض الثياب = هو مقيم / وهو فَهْمٌ تبطله عبارة "لا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ".

. لا يعرفه منا أحد = طارئ على المدينة / وهو فَهْمٌ تبطله عبارة "لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ".

وعرض الراوي لهذه التناقضات الظاهرية، التي يشركه فيها غيره من الحاضرين [ضمير الجماعة: نحن]، الذين يمثلون جزءا من الموقف الخطابي، لا يقدم عل سبيل التمهيد لإلغاء أحد الطرفين، بل للتوفيق بينهما بدلالة النص المصاحب، وتحديدا صيغة القفل، لبيان أن لفظ "رَجُلٌ" يحيل إلى العجائبي، المتجاوز للعادة، الذي يفوق التصور البشري [الحقيقة الملائكية]، بحكم عدم التوافق الحاصل بين جملة أحواله التي تمثلها السلسلة المركبية الوصفية والإسنادية، التي تحمل على عاتقها وظيفة "تغريض" المتحدث عنه "الرجل"[51]، بواسطة تلك المتواليات التكرارية القائمة على الاشتقاق الدلالي، فينمو حضوره ويمتد بالإحالة إليه مع كل مركب، ناهيك عن حضوره الضميري الذي لا ينقطع في كامل الخطاب حتى النهاية في الحوارية التبادلية بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، فبيان الوظيفة النحوية "الفاعلية" في "رجل"، لا يمكن أن يحدد وحده الحقيقة المؤشرية فيه، ولو كان موصوفا، على ما لوصف النكرة في النحو من تخصيص[52]، حتى وإن كان هذا الوصف بكل الطرق [بالمركب الإضافي + المركب الإسنادي]، بل حتى لو اعتمد طريق الفصل المفيد للتجديد الذي يدل على استقلالية الوصف [في التركيب الإضافي]، وطريق الوصل المفيد للإلحاق والتبعية [في التركيب الإسنادي]، أي إن كثيرا من المعاني التي تسند للنص في كليته أو لبعض أجزائه من باب تأويله وحسن تلقيه . والحالة هذه . لا يمكن أن تكفلها، وبشكل جيد، الخصائص النحوية كالوظيفة والموقعية وغيرها، ولا حتى الخصائص المعجمية للصيغة المعجمية[53]، بل نتوصل إليها من خلال ربط النص بسياقه، وبملابسات المقام ومكوناته، وعلاقة صاحب النص بمستقبله، وعلاقة المخاطَب بشكل الرسالة وغيرها من العوامل، وهي قرائن تحتاج نوعا من التَّحَيُّلِ لها خلال عملية الاستقبال برمتها، وكإجراء استباقي أولي، ينبغي للمخاطَب أن ينطلق من نية التعاون مع المخاطِب، في إيجاد الروابط بين أجزاء النص، التي تضمن له انسجامه وسيرورته، لأن ملمح الدخل المعجمي للكلمة لا يحمل تلك التحديدات بصورة مسبقة أو محددة سلفا[54]، بل هي خواص لا تشتق إلا موقعيا من التركيب أو "التعليق" بعبارة الجرجاني، إلى جانب ما يكتنف الخطاب من ملابسات خارجية، خاصة ما يستصحبه المتلقي في فهم هذا الخطاب النبوي، من نصوص مماثلة، شكلت سياقا موازيا يستأنس به ويعتمد عليه في التحليل[55]، خلاف ما يذهب إليه التحليل النحوي في البنيوية، من الاقتصار على الجملة، وعزلها عن ظروف إنتاجها، ومن أن فهمها "يعنى إدراك مجموع الروابط التي تجمع بين مختلف الكلمات... ودراستها . هي في الأساس دراسة لبنيتها التي ليست إلا تراتب روابط"[56].

سادسا . حالات الارتباط :

يمكننا، من وجهة نظر تداولية، تحديد النص / الخطاب على أنه وحدة دلالية متولدة عن جملة من العلاقات ضمن متوالية لفظية بسيطة أو مركبة[57]، يمارس المخاطبُ من خلالها دور التأثير في المتلقي في سياق معطى، ومما ينهض ببناء تلك العلاقات، ويكون دليلا عليها زمرة الروابط والعوامل، وهي تؤدي دورا دقيقا في البناء، وفي المقابل يعتمد عليها المخاطَب والمحلل التداولي في اكتشاف انتظام المعمار الناشئ. على أن الروابط تتعدد بتعدد طرق الارتباط بين الكيانات اللفظية داخل الخطاب،

كما يمكن لعنصر ما أن يتقمص إلى جانب دور الربط أدوارا أخرى، كالمهمات التأشيرية مثلا، ولكثرة أنواع الروابط وتعددها سنركز على الأكثر تواترا منها والأكثر شيوعا في باب الوظيفة المنوطة، وهي الضمير، والاسم الموصول، واسم الإشارة.

1 . الضمير:

يمثل الضمير أهم مدخل إلى إقامة علاقات الاقتران داخل أي نص/خطاب، وهو عبارة عن إحالة كنائية[58]، تغني عن تكرار الاسم، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمتواليات العبارية أو الجملية، التي تتضمن ما له ارتباط بذلك بالاسم، ويحتاج فيه إلى إعادته، شريطة أن يراعى معيار المطابقة بين طرفي الإحالة فيما يقتضيه ترابط الوقائع من تماثل في الخواص النحوية الضرورية[59]، وخاصة الجنس والعدد والجهة، أما الإعراب فتتحكم فيه موقعية كل عنصر داخل البنية النصية، وللإشارة فإن المسوغ الأول للإضمار ليس نحويا محضا، بل يرجع إلى مراعاة المخاطَب في علاقته بمحور الخطاب الذي يدور عليه الحديث، ويراد له أن يكون مضمرا، قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يُحَدَث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه"[60]، ولولا ذلك لما أمكن المخاطِب اللجوء إلى الضمير، لأنه بذلك يخل ببعض قواعد مبدإ التعاون الذي بنى عليه بول غريس نظريته المسماة "المحادثة"، فأي تواصل بين طرفين يقتضي، ضرورة، أن يتعاون كل واحد منهما مع الآخر لتحقيق تواصل ناجح.

لدينا النماذج الإحالية الآتية:

أ . ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ۚ﴾ [التحريم، آ:1]

ب .﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿1﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿2﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿3﴾﴾ [الكوثرآ:1،2،3]

ج . ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ.. ﴾ [القدر، آ: 1]

إن السلوك الطبيعي للمتلقي حيال الخطاب، هو التسليم مبدئيا بانسجامه إلى أن يثبت العكس، بأن يطرأ عليه من المظاهر التي تثير التحفظ حيال ما يبدو من معنى غامض أو غير دقيق، فإذا كانت الإحالة الضميرية المتواترة في المثال الأول متسقة في كامل امتدادها، في اتجاه معاكس لمبدأ التأليف، باعتبارها إحالة داخل . نصية إلى نقطة القرار، حيث يصرح بالمرجع علنا، في صورة المنادى " النبي" فإن الإيغال في الغموض الظاهري بسبب غياب المركز الذي يؤول إليه الضمير يتعمق تدريجيا: شَانِئَ[كَ]، انْحَرْ[أنت]، لِرَبِّ[كَ]، صَلِّ[أنت]، أَعْطَيْنَا[كَ].

على الرغم من انقطاع تلك العائدية التكرارية عند نقطة قرارها الأولى [أول ورود]، ما يثير التساؤل حول المرجع الأول: من يكون المخاطَب بتلك الوعود؟ وهنا ينهض نوع آخر من الإحالات، يحصله المتلقي، هذه المرة، من خارج النص/الخطاب ممثلا في المقام، أو ما يعرف فنا "أسباب النزول" ليؤول ما بدا غموضا بادي الرأي، ويحدد المرجع "النبي صلى الله عليه وسلم". إذن يقدم السياق غير اللغوي معلومات تساعد المتلقي الكيفي في الاستدلال الصحيح، خاصة في ظل الطبيعة الرمزية التي تكتسيها اللغة، وتتعمق باستعمال الضمير.

أما في النموذج ج، فيبدو أن سلوك الإحالة الضميرية [الهاء] مختلف تماما عن نظيره في النموذج السابق، وتحديدا في طريقة الاستدلال التي قد يسلكها المخاطب للاهتداء إلى المرجع المراد. إن الضمير، الوحيد في محيطه الخطابي، لا يوفر، مبدئيا، إلا ما تعطيه إياه قائمة الخصائص النحوية [مذكر، مفرد، غائب]، فلا شيء مما يمكن أن يعود عليه صراحة، لا قبله ولا بعده، لكن المخاطب سيعمد إلى المزاوجة بين قرينتين من الشبكة الداخلية تتوزعان سياقيا على حدود الضمير، وتلعبان دور المخصص له، وتساعدان في تحديد المرجع الذي يعد الخطاب جزءا منه [القرآن]:

. قرينة الإنزال [أَنْزَلْنَا]، وهو قيد عام

. القيد الزمني [فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ]. وهو قيد خاص، يخصص الإنزال ويوجهه، كما يخصص الضمير، ويعين في تحديد مرجعه.

لكن كيف يتصرف عنصر الإحالة الضميرية في نص/خطاب من النوع:

. اشْتَرَيْتُ بَيْتًا فِي الرِّيفِ.

. الْغُرَفُ وَاسِعَةٌ وَجَدِيدَةُ الطِّلَاءِ.

. النَّوَافِذُ يَعْلُوهَا كَثِيرٌ مِنَ الْغُبَارِ.

يبدو أن الإحالة إلى المركز، الذي يرتبط به التركيبان الناشئان تغيب تماما، لكن في مثل هذه الحالة سيلجأ المخاطَبُ إلى نوع خاص من الربط، إنه العائدية "الصفرية"[61]، بهدف استمرار عمل الإشارة وعدم انقطاعها، شريطة اعتماد استدلال من نوع خاص أيضا، مؤداه أن هذه الأجزاء من الخطاب يريد لها المتكلم/الكاتب أن تكون متولدة عن المركز تابعة له، وأن المتوالية الجملية متعالقة لارتباطها بموضوع محدد، وأنها ليست مجرد تكديس لفظي، من باب توقعه أن المخاطَب يفعل ذلك، وسيبحث بدوره عن وجه انسجامها الموضوعي الذي يوجد النص، ومثل هذا ما نجده في لوائح إعداد الأطعمة، أو أدلة تشغيل الآلات:

. قبل أن تغادر بسيارتك صباحا.

. تفقد زيت المحرك وماء مساحات الزجاج.

. راقب هواء العجلات ومؤشرات الانعطاف.

. يمكنك الانطلاق بسلام.

غير أن هناك بعض النصوص/الخطابات التي تتوفر على ما يتوجب من العناصر، بما فيها الضمائر التي كان من المفترض أن تؤدي دور بيان العلاقات، هي في واقع الاستعمال أكثر غموضا، وأعظم كلفة من كل النماذج التي مرت وحذف فيها الضمير، نحو:

. عاتبَ المعلمُ التلميذَ في الامتحانِ لأنَهُ كانَ متوترًا.

والسؤال الذي يمكن أن يتبادر: من كان متوترا، المعلم أم التلميذ؟ والحقيقة أن كليهما محتمل أن يكون مقصودا بعود الضمير، مع أن القاعدة في عوده تقضي أن الأصل فيه عوده على أقرب مذكور متقدم لفظا ورتبة، ولهذا الغموض الملاحظ، فإن الجملة تحتمل تفسيرين بنفس القدر، والفيصل قرائن المقام التي ترفع الالتباس:

أ . عاتبَ المعلمُ المتوترُ التلميذَ أثناء الامتحان.

ب . عاتب المعلمُ التلميذَ المتوترَ أثناء الامتحان.

2 . الاسم الموصول:

يوفر لنا النحو جملة معلومات عن الاسم الموصول، من حيث تعريفه وجنسه وعدده وجهته، ووظيفته، يمكن أن تكون مستندا في سبيل إجراء تحليل للحيز الذي يشغله، والوظيفة النحوية التي يعمرها، غير أن كتب النحو والبلاغة تمدنا أيضا ببعض الإشارات التي يمكننا الاتكاء عليها في ربطه بالبعد التواصلي موضوع التحليل التداولي؛ أي إننا في هذه الحالة سنقف في المسافة الوسط بين النحو والبلاغة وتحليل الخطاب:

﴿الٓمٓ ﴿1﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴿2﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿3﴾﴾ [البقرة آ1- 3].

يرى النحاة أن الموصول، على كونه مبهما، داخل في زمرة المعارف، وإنما يجاء به على سبيل الوصفية لاسم معرفة قبله[62]، والمراد في الوصف هو الكلام أو الحديث التام الذي تحمله جملة الصلة "يؤمنون.."، ربطا لها بالموصوف "المتقين"، على أن يضطلع الموصول بجسر الهوة بين الطرفين داخل التركيب، خاصة مع طول الصلة، هذا من جهة أولى، كما يتكفل بتسويغ وصف المعرفة بالنكرة "الجملة"، من جهة ثانية، سعيا لتحقيق أهم مبادئ التبعية، وهو مبدأ المطابقة.

أما من الناحية التواصلية، فالتنكير المتأصل في الجملة هو مقصد الخطاب الذي يقدمه الموصول "معلومة" جديدة ترتبط بالعجرة الفرعية، التي تنعقد في مستوى المجرور الموصوف، على سبيل إعلام المتلقي بما هو معلومة متأصلة ثابتة، تؤدي دور "المصدق" للموصوف، لتمييزه عمن سواه، وخاصية الاتحاد هذه، كالصفة تماما، ينبغي أن تكون حاضرة حال الوصف غير مفارقة للموصوف، وهو ما عناه ابن السراج بقوله: "اعلم أن الصلة والصفة حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تتذكره، لأن الشيء إنما يوصف بما فيه، فإذا وصفته بفعل أو وصلته فالأولى به أن يكون حاضرا كالاسم، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل قائم، فهو في وقت مرورك في حال قيام"[63]. وهذا يعطي السامع علما بالموقف التواصلي، المشتق من دلالات التعليق، غير أن الجرجاني يعلق على المنحى الإخباري الذي أبداه النحاة . عندما قالوا عن الإجراء التحويلي للوصف المفرد في صورة الجملة، إن "كل جملة فهي نكرة ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة، لأن ما يعرف لا يستفاد"[64]، أي لا تحصل بها فائدة جديدة للمخاطب . بأن هذا التفسير، وإن كان صحيحا، إلا أنه لا يكشف أسرار النظم وملابسات المقام كلها، والحمولة الإخبارية التي يحصلها المخاطب، والأصح أن يقال: "إنه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عُرِف رجل بقصة وأمر جرى له، فتَخَصَصَ بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه، ذكر "الذي"[65].

والنموذج السابق هو مطلع سورة البقرة التي كانت أول ما نزل بالمدينة، عدا قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾(آ281) فقد نزلت في حجة الوداع[66]، ما يعني أن الخطاب يستند إلى جملة السياقات المصاحبة التي يستند إليها المخاطبون في

تلقي تفاصيل خطاباتها، ومن ضمنها المعلومة التي تكون قد استقرت في أذهان الصحابة، وهي مستلزمات التقوى التي وردت في نصوص كثيرة من القرآن وفي أحاديث تند عن الحصر، والكلام إنما هو من باب ما علم أمره وفشا شأنه بما وصف، والإخبار بناء على ذلك لم يكن إلا بما استقر عندهم، فهم على ذُكرٍ منه، أو أنه من باب التذكير لهم بما يعلمون، فكأنه قيل: هذا القرآن هو هدى لمن علمتم صفاتهم، وأدركتهم خصالهم دون سواهم ممن لم يتحل بتلك السجايا، حثا لهم على التحلي وجميل الاقتداء، فالمرتكز في صياغة الكلام في هيئته الموصولية هو طبيعة الخبر [اشتهاره]، ومراعاة وضع المخاطب حياله [تحصيله حقيقة أو حكما]، ويتضح الفارق عند المقارنة بين الهيئة الموصولية الحالية وبين صياغة مفترضة ممكنة، هي صياغة الإتباع الوصفي المباشر بالمفرد [المقيمين الصلاة، والمؤتين الزكاة، والمنفقين مما رزقناهم]، يضاف إلى ذلك أن الموصول وسيلة من الوسائل التي تتخذها الإحالة الموسعة[67]، مثله في ذلك مثل الإشارة، إلى جانب ما يتيحه من الإفصاح عن ما هو متلازم لفظيا، حتى كأنه مسكوك اصطلاحي أو عبارة متكلسة، تعمل جميعا[68]، وفق الأدبيات الخطابية القرآنية المتكررة في كامل الخطاب في شكل :

. يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ [بديل عن] يصلون، يؤدون الصلاة.

. يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ [بديل عن] يزكون . يخرجون الزكاة.

وهذا ما يتسق مع غاية المخاطب، وانتظارات المخاطَبين وتوقعاتهم، التي تشكلت من جراء التلقي المتكرر لهذا النوع من الخطابات المشابهة.

3 . الربط الإشاري:

للنظر في نمادج من مثل:

أ . الكرامة والخبز النظيف، هذا كل ما يريده الكادحون هذه الأيام في هذا العالم!

ب . الكرامة والخبز النظيف، هذا كل ما يتمناه الكادحون هذه الأيام في هذا العالم!

ج . إما الكرامة أو الخبز الملوث، هذا أقبح ما يواجهه الكادحون هذه الأيام في هذا العالم!

يفضي بنا النظر النحوي في النماذج السابقة إلى أنها تتماثل في المكونات النحوية، خاصة التركيبين الأولين، اللذين لا يختلفان إلا في صيغة الفعل في الجملة الخبر [يريد . يتمنى].

يرتبط الخبر المركب تركيبا اسميا مضاعفا [الاسمية + الفعلية]، بمحور التركيب الأكبر بواسطة الإشارة [هذا]، الذي يؤدي دور التأشير، إلى جانب الربط، لكنه تأشير إلى ماثل داخل . لغوي سابق، يحركه نزوع إلى الانتقاء للمشار إليه دون سواه، على الرغم من إبهامه، ولولا القصد إلى مشار إليه بعينه، لما فارقه الإبهام، ولما ارتفع عنه اللبس[69]، فيكون من ثم بمثابة التكرار للمبتدأ في صورة مختلفة.

أما الإشارة في الامتداد الخطابي الفرعي، فهو إشارة لا سابقة له ولا لاحقة في السياق اللغوي، وإنما هي إشارة إلى أفق من المفترض أن يكون متقاسما بين طرفي الخطاب خارج اللغة، يعول عليه المخاطِب في القول، ويرتكز عليه المخاطَب في التأويل وتحصيل الدلالة، وهذا لا يمكن أن يحدده النحو، وإنما يلجأ فيه إلى ما يعرف بـ"الترابط التداولي"[70]، بين اسم رابط للتركيب، ربطا خارجيا، وبين

المشار إليه، [هذه الأيام . هذا العالم]، فالمخاطِب يطلب إلى المخاطَب ضمنيا القيام بضرب من العمل المكمل لعملية التواصل من أجل إنجاحها، إنه إنشاء التوصيفات المناسبة للحيزين الزماني والمكاني [الأيام . العالم]، وفق ما هو معهود ذهنيا بينهما، من قبيل: الأيام الصعبة، أو السيئة، والعالم الظالم، أو المليء بالشرور وما أشبه ذلك من تقديرات سلبية. وكل هذا لا وجود له في الداخل اللغوي حتى ينبري له النحو.

أما بالنسبة للتركيب الثالث، فإن اسم الإشارة متوجه، لا إلى "المطلب العزيز" كما في التركيبين السابقين، بل إلى خاصية الاختيار بين أمرين، التي تشير إليها "إما" المفيدة تعليق الحكم بأحد المذكورين بعدها، لكنه اختيار متوهم، لأنه ليس من باب الإباحة، بل من باب الاضطرار والإلجاء إلى أحدهما، مع استحالة الجمع بينهما، لأنهما في حكم النقيضين: [الكرامة . العيش بذل]، فالتركيب يوجد المخاطب بمضمونه داخل حيلة "التأطير التداولي"، التي توهمه باستنفاد كل الخيارات، فلا سبيل إلا إلى المذكور، حتى ليخيل إليه أنه بسلوكه لأحد السبيلين فإنما هو يختار بحرية، غير أن وظيفة الخبر "أقبح" تفضح حيلة التأطير، فيكون الاختيار بمرارة، لكن ضمن احتمالين على ما بينهما من بون، بمقدار ما يترتب عن كل واحد منهما من تبعات متفاوتة، لكنه وضع قبيح على كل حال.

قد تتضمن بعض التراكيب في سياقات معينة أسماء إشارة، لإحداث الترابط التداولي الذي مر معنا، كأن يقول قائل في موقف معين:

. لقد عدت من السوق للتو، معي تفاح وموز وعنب، هذا لي، وهذا لك.

على الرغم من اشتمال النص/ الخطاب على الرابط الإشاري (هذا)، الأمر الذي يفترض معه أن يكون المشار إليه معلوما صنفه من بين سائر الفواكه المذكورة، فإن المتكلم آثر الحذف، اعتمادا على حدس المخاطب، وما توفر له من المعلومات المقامية وقرائن سياق الحال، حفاظا على الحد الأدنى من الجهد في التواصل الذي يؤدي الغرض، وهو الإعلام، وفي الإشارة ما يغني عن العبارة كما يقال، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن فرق ما بين العباتين:

. هذا لي وهذا لك

. العنب لي، والتفاح والموز لك.

هو فرق ما بين الاقتصار على الضروري، وبين الإطناب الذي لا يضيف جديدا للسامع، في غياب الحاجة التي توجبه، ما دام المخاطَب يرى ما بيد صاحبه، وما يلوح به إليه[71]، ولا ينبغي من وجهة نظر تداولية أن يزيد الإعلام عن الحاجة، مراعاة لمبدإ الكم الذي يقضي بأن مساهمة المتكلم لا ينبغي أن تتعدى القدر الكافي والضروري للإعلام، دونما زيادة عليه، بحكم ما قد يتركه الإطناب من الغموض، أو الشك، أو الإعراض بالجملة، كما أن الإشارة توجب مبدأ الكيف[72]، من خلال الوضوح الذي توفره العبارة، وتعبر عنه دونما لبس، مع مراعاة سلامة طريقة عرض المعلومات التي يريدها المتكلم، وينتظرها المخاطب، بحسب الترتيب الطبيعي [أنا ثم أنت]، ولا شك في أن مثل هذا التوجه في تحليل الأقوال والخطابات أصيل في النظرية النحوية العربية، ناهيك عن أعلام البلاغة، وقد أشرنا سابقا إلى تصنيف سيبويه للكلام بناء على ما يشبه هذه المبادئ الحادثة، فالاستقامة والحسن

والقبح وغيرها من الخواص التي ذكرت، مردها مقاصد المتكلم، وإفادة المخاطب، وهي مسألة متأصلة عنده في كثير من أبواب النحو[73].

وسيرا على نهج تعويل طرفي الإنتاجية النصية/الخطابية أحدهما على الآخر، يمكن الإشارة إلى ضرب آخر من الاستدلال في بناء العبارة، وإن لم يعد محورا مهما في التحليل التداولي المعاصر لبعده المنطقي الموغل في المنطقية، إنه الاستلزام الحواري[74]، الذي يعد النص/ الخطاب مصدره ومبعثه، وله دور مهم في فهم وجوه ارتباط الجمل داخل المتوالية، وكيفية نشوء العلاقات المتجاوزة لإمكانات التفسير التي يقدمها التحليل النحوي، كما في النموذج المتقدم، بوصفه جزءا من حوار بين صاحب البيت وصديقه:

الأب: . البيت الذي اشترياه في الريف.

. الغرف واسعة وجديدة الطلاء.

. لكن النوافذ يعلوها كثير من الغبار.

الابن: الماء هناك شحيح جدا، وأنا مرتبط بمواعيد الدراسة في كل أيام الأسبوع.

تبدو الغرابة واضحة بين نص/خطاب الابن ونص/خطاب الأب، لكن الابن فهم أن العبارة الأخيرة تستلزم طلبا من الأب، بطريق التلميح بضرورة تنظيف المكان خاصة النوافذ، وعليه كان نسجه لنصه/خطابه هو بالاعتذار عن فعل ذلك، كما أن الأب سيحصل فهما بما تستلزمه عبارة الابن أنه لن يكون بمقدوره القيام بالمطلوب لسببين:

. شح الماء في الريف

. الانشغال بالدراسة طيلة أيام الأسبوع.

وهذا كله يستنتج منطقيا كعلاقات بين المقاطع الحوارية، وليس سبيل هذا شيء من قوانين النحو.

خاتمة:

لا نزعم أننا أعطينا الموضوع حقه، ولكن يكفينا أننا أمطنا اللثام عن قضية لطالما شغلت المهتمين بشأن الدرس اللساني ولا تزال، تلك هي قضية مدى إسهام النحو، بما يبذله من أدوات للتحليل، في مقاربة النص/الخطاب في مختلف الاتجاهات اللسانية، وقد شئنا أن يكون البحث مقتصرا على نماذج من تلك الأدوات التي يقدمها النحو، وهي وإن لم تغط كل المساحة المشتركة بين التداولية والنحو، فإنها تبين المنطلقات النحوية في أي تحليل تداولي للنصوص والخطابات.

علينا نؤكد، بعد الذي قلنا، وبكل إيجابية، أن النحو معيار، هدفه تمييز صحيح الكلام من سقيمه، لكن ليس عليه إحصاء كل التنويعات الممكنة للغة من اللغات، كما أن هدفه ليس قياس جمالية اللغة، التي هي مرتبة أرفع من مجرد السلامة النحوية، والصوابية الشكلية، وعليه فدور التحليل النحوي، في فهم الكلام وتأويله، هو الوقوف على بيان الصحة، ودرجة الاستقامة، ووجوه الاستحالة الصورية التي يضبطها المعيار.نعم إن بإمكان النحو، وكأي نظرية نحوية أخرى، في أي لغة من اللغات، أن يصف الإنتاج اللغوي الفعلي، كما بإمكانه تفسيره من خلال أدوات التحليل، لكن هل يمتلك فعلا مقدرة على التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه السلوك اللغوي؟

إن التحليل، بخلاف ما يعتقد، وبخلاف كثير من الأنحاء الغربية المكتفية بحدود الجملة، يتناول النص/الخطاب الذي قد يكون الكلمة، أو العبارة، أو الجملة، أو المتواليات الجملية، في حدود ما يمكن الإسهام به في معرفة وجوه الارتباط بين العناصر الوظيفية، وجمل العلاقات التي تنشئها الارتباطات تلك.

إن التحليل النحوي، من المنظور العربي، يخالف الأنحاء المسماة أنحاء عرفانية، إذ هو لا يحدد صوابية أنماط التركيبات، بطريق الحكم، فقط، على المضامين النفسية في تعلقها بالجوانب الشكلية للغة، بل يعالج علاقة الوظائف التي تولدها البنية، والبنية التي تبررها الوظيفة، في علاقتها بالعالم الخارجي ما أمكن، وبسياق الموقف بما في ذلك طرفي الخطاب، وهذا المنحى هو المنحى الذي تتبناه التداولية وتسعى إلى الكشف عنه. وهو مسعى يكشف عن اعتمادها على التحليل النحوي، وحاجتها إليه، خاصة في المستوى الذي اعتبرناه أول في التحليل. غير أن تلك الخدمة التي يبذلها التحليل النحوي، لن تبقى بنفس التأثير، خاصة إذا استحضرنا أن الجانب الشكلي الذي يحكمه النحو لا يمكن أن يضمن بوح النص/الخطاب بكل طاقته، وقد اختبرنا عينات ممكنة من الأقوال.

الإحالات:

1. يقول ابن جني في الخصائص ما نصه: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب .. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم" الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية(بيروت)، ج1، ص34.

2. قال الجرجاني: "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول ما يعرف بها صحيح الكلام وفساده" التعريفات، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح (بيروت)، 1990م، ص259.

3. قال: "النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى" الاقتراح في أصول النحو، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية(بيروت)، ط1، 1998م، ص7.

4. يقول في المقدمة: "فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه .. وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو" دار القلم (بيروت)، 1989م، ص546.

5. المسدي عبد السلام ، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد(بيروت)، ط1، 2010م، ص149.

6. المقدمة، ص560.

7. ينظر: الزناد الأزهر ، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، ط1، 1431هـ . 2010م، ص ص29.28. وبن غربية عبد الجبار ، مدخل إلى النحو العرفاني، مسكيلياني للنشر والتوزيع (منوبة)، ط1، 2010م، ص ص30.28.

8. دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني (القاهرة . جدة)، ط3، 1413هـ . 1993م، ص362.

9. ذلك أن النظم حاصل مراعاة ما يرسمه النحو من رسوم، فليس هو إذن سوى "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها" دلائل الإعجاز، ص81. ولعل من نافلة القول أننا نتبنى مقتربا من طبيعة انعكاسية في مفهوم التحليل النحوي، فالمتلقي للنص/ الخطاب يجري ضربا من التحليل النحوي في مختلف استراتيجيات التأويل، وبالمقابل فإن

صاحب النص/ الخطاب يحتكم إلى سيرورة معاكسة لسيرورة المؤول في التأليف، لكنها سيرورة تنطلق من الجزء لتجد له مكانا في الإطار التأليفي العام، وهي سيرورة معاكسة أيضا لسيرورة انبناء الدلالة، إذ كلما تقدمنا في التأليف بضم عنصر جديد إلى الإطار الكلي دقت الدلالة، وقل الاحتمال، وكلما كانت عناصر التأليف أقل، كانت دائرة التأويل للدلالة أوسع وأرحب.

10. دلائل الإعجاز، ص364.

11. الجرجاني، عبد القاهر أبو بكر، أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني(القاهرة . جدة)، ط1، 1412هـ . 1991م، ص8.

12. يول جورج ، التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان(الرباط)، ط1، 1431هـ . 2010م، ص20. وعليه، فمن منظور نحوي خالص، تعد جملة مثل: أسرعت البطة إلى ماري ولعقتها، صحيحة نحويا، على الرغم أن "اللعق" ليس من خواص البط بل من خواص الكلاب والقطط وغيرها. نفسه، ص24.

13. ينظر بافو ماري آن ، سرفاتي جورج إليا، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة(بيروت)، ط1، 2012، ص176.

14. النظريات اللسانية الكبرى، ص215.

15. ينظر الغذامي عبد الله ، الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشريحية، النادي الأدبي الثقافي(جدة)، ط1، 1985م، ص ص3231.

16. اللغة بين الوصفية والمعيارية، عالم الكتب(القاهرة)، ط4، 2000م، ص13. وإن كنا نجد توجها من الكاتب إلى أن اللسانيات ترفض المعيارية رفضا كليا في قوله: "وفي كلام الفرزدق هنا . يقصد جوابه لابن أبي إسحاق الحضرمي . يوحي بالفرق بين نوعين من المعايير؛ أولهما معايير المتكلم التي يراعيها باعتبارها مستوى صوابيا اجتماعيا، وثانيهما معايير النحوي **التي خلقها بنفسه**، ويرى أن يفرضها على الاستعمال، ويتخذها مستوى صوابيا دراسيا. وإن المنهج اللغوي الحديث ليعترف بالمستوى الصوابي الأول .. وينكر المستوى الصوابي الثاني". نفسه، ص20. وكأن التقعيد النحوي إنما يفتعله النحويون ولا علاقة له بالمستعملين ولا بالاستعمال!

17. اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للكتاب (تونس)، المؤسسة الوطني للكتاب(الجزائر)، 1986م، ص15.

18. مارتان روبير ، مدخل لفهم اللسانيات، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة(بيروت)، ط1، 2007م، ص168.

19. ينظر: نظريات لسانية عرفنية، ص ص4948.

20. ينظر الأوراغي محمد ، الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان (الرباط)، ط1، 1421هـ . 2001م، ص133.

21. ينظر ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، لسان العرب، دار المعارف (القاهرة)، د ت، ج1، ص976، مادة (ح.ل.ل).

22. ينظر: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط5، 1432هـ 2011م، ص200، مادة (ح.ل.ل).

23. عبد اللطيف محمد حماسة ، الإبداع الموازي، دار غريب(القاهرة)، ط1، 2001م، ص15.

24. التحليل النحوي، أصوله وأدلته، دار لونغمان (القاهرة)، 2001م، ص14.

25. ينظر قباوة فخر الدين، المنهجية في إعراب القرآن الكريم (مقال)، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (الرياض)، العدد9، السنة 5. 6، ص103 وما بعدها.

26. مدخل إلى علم لغة النص، مطبعة دار الكاتب، (نبلس)، ط1، 1413هـ . 1992م، ص ص1211. وتلك المعايير هي: **التضام** ويضم مجموع الإجراءات التي تضمن الترابط و"التماسك"، **والتقارن** وتكفل إجراءاته إثارة معرفة المفاهيم والعلاقات سواء كانت علاقات منطقية أو إجراءات لتنظيم الحوادث المرتبطة بمجال الخبرة، **والقصدية** التي تنبئ عن نية مصدر النص التأثير في المتلقي عبر خطة محددة يسخر فيها التضام والتقارن. **والتقبلية** وهي تلقي المستهدف للنص

باعتباره تضاما وتقارنا لغاية يحققها من خلاله. **والموقفية** ويشمل كل الشروط الواقعية المرتبطة بالنص التي يتحقق عبرها ويكون ذا معنى بواسطتها، **والإعلامية** التي تبررها جدة المحتوى الذي يحمله النص ويكون بسببه مجديا بالنسبة للمستهدف وذلك بتعلقه بوقائع فعلية أو محتملة، وأخيرا النصوصية أو التناصية وهي البانية للنص من خلال تقاطعه مع مجموعة من النصوص أسهمت في تشكله بأقدار متفاوتة من العلاقات.

27. من ذلك مثلا موقف "هرمن بول" الذي يرى أن الأساس النحوي ليس بمقدوره أن يكون قاعدة تستند إليها اللسانيات في تعاطيها مع اللغة، بل إن ذلك لا يمكن أن ينهض به إلا علم خالص بالجهريات، أي إن الرجل يسعى إلى الفصل بين اللسانيات وبين النحو. ينظر النظريات اللسانية الكبرى، ص ص50.51. غير أنه يجب التنبيه على ضرورة تخليص المكونات الصوتية من ذاكرتها الدلالية المرتكزة جلها على ما علق بالكلمات من الآثار النفسية. ينظر النظريات اللسانية الكبرى، ص49.

28. ينظر مدخل إلى علم لغة النص، ص9.

29. من أجل ذلك يعد دو بوجراند أن تلك المقاربات النحوية التي وصفها بأنها "أنظمة تشغيل ضئيلة الجودة"، لأنها لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تقدم تفسيرا مقنعا للبنية الكبرى، ولا لطريقة اشتغالها، ولا لما لأجله كانت وهو التواصل الذي تحركه تعبيرية قصدية عند المنشئ، وتواصلية منعقدة بينه وبين المستلقي. ينظر مدخل إلى علم لغة النص، ص56.

30. النظريات اللسانية الكبرى، ص99.

31. الشاوش محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، منشورات كلية الآداب، (منوبة)، ط1، 1421هـ. 2001م، ج1، ص35. وهي وظيفة النحو ودوره كما يرى مهدي المخزومي، فهو إنما يعبر عن العلم الذي يدرس البنية اللغوية الحية بكل مستوياتها المعهودة كالصرف والعبارة والجملة والدلالة، والأساليب، وفق ما تتطلبه ظروف التواصل بما في ذلك أطراف التواصل اللغوي. ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، المكتبة العربية، صيدا(بيروت)، 1964م، صص 18.17.

32. إذ يعتقدون أنه "لا ينبغي أن يقتصر التحليل اللساني على وصف أو ملاحظة التغيرات التي تقع بين حالتين أو أكثر للغات تجمع بينها قرابة، بل ينبغي أن يقدم تفسيرا وضعيا للأسباب التي أدت إلى التغيرات الملاحظة" النظريات اللسانية الكبرى، ص46.

33. ولعل من أبرز الاتجاهات اللسانية الغربية المبكرة التي اهتمت ببيان الوظائف وتحديدها المدرسة الوظيفية المنتمية إلى البنيوية السوسيرية، وقد حاول هلمسليف حصر الوظائف التي يؤمها التحليل في ثلاث: وظيفة علاقات التبعية المتبادلة أو ما يعرف بالمتلازمات اللفظية التي يقتضي اللفظ فيها لفظا آخر على أن هذا الاقتضاء منعكس، ووظيفة التحديد والاقتضاء فيها من طرف واحد وليس متبادلا كعلاقات التبعية، ووظيفة التجميع. وقد انطلق في هذا من فكرة أولية مفادها أن العناصر المنتمية إلى نسق ما هي التي تحدد بنيته من خلال ما تتلبس به من وظائف. ينظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص216.

34. ففي باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" يحدد سيبويه أضرب الكلام بناء على الوظيفتين الداخلية اللغوية، والخارجية المرتبطة بمدى سلامة المعنى وإمكانية تصوره عند السامع، فالاستقامة والقبح متعلقان بمدى مراعاة العرف اللغوي وما قر في الاستعمال واتفقت الجماعة على صوابيته، فصوابية القولات هي الأصولية التامة، والقبح الخروج الجزئي عما تقرر في السنن [دخول الحرف المختص بالفعل على الاسم] والحسن والكذب ثنائية ترتبط بمدى موافقة الكلام لنسبته في الخارج، فعبارة "أتيتك أمس" النسبة ممكنة التصور، والكذب ما لا يمكن تصوره وما لا يمكن أن تكون له نسبة، أما المحال فما فيه تعارض منطقي بين أقسامه، من مثل "سآتيك أمس" وهو ما لا يتصور منطقيا بسبب التعرض الحاصل بين المؤشرات الجهية فيه [س: مؤشر المستقبل / أمس: مؤشر الماضي]. وعلى العموم فإن سيبويه يجعل للكلام ليكون سليما مستويين: مستوى شكليا ممثلا في مراعاة البعد الأصولي والعرف اللغوي العربي في الاستعمال، ومستوى دلاليا يراعي عدم التناقض الداخلي، وعدم التناقض مع الخارج، كل ذلك لتحقيق غاية الخطاب ووظيفته وهي

التواصل، الذي أساسه حسن الإفهام. ينظر الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل (بيروت)، ط1، 1966م، ج1، ص25.

35. النظريات اللسانية الكبرى، ص128.

36. النظريات اللسانية الكبرى، ص109.

37. النظريات اللسانية الكبرى، ص148.

38. التداولية، ص20.

39. التداولية، ص21.

40. يقول ويتني: "حينما يتوقف التعبير عن أن يكون محصورا بالانفعال الذي هو أساسه الطبيعي، وحينما يتحول إلى استعمالات فكرية، حينذاك يبدأ تاريخ اللغة .. وإذا لم يكن هناك رغبة في التواصل، فلا وجود لإنتاج لغوي .. فالحاجة إلى التواصل هي القوة الأساسية الحاسمة التي تدفع الإنسان للتكلم" النظريات اللسانية الكبرى، ص65.

41. وذلك ضمن ما سماه "الورود التواصلي" الذي يعني من وجهة نظر الوظيفة التواصلية، التي تربط بين الشكل والوظيفة، "كل موضوع [بنية صورية، واحدة] تكون وظيفته هي تقديم معلومة" النظريات اللسانية الكبرى، ص222.

42. يشير هاليداي في صنافة له للوظائف، رابطا صراحة بين البنيات النحوية والوظائف التواصلية، أن اللغة منوط بها ثلاث وظائف: الوظيفة التمثيلية، التي يعبر الإنسان من خلالها عن حالته الداخلية وعن العالم الخارجي وجملة الترابطات، والوظيفة "البينشخصية" التي تمكنه من عقد ما أمكن من علاقات مع أفراد المجتمع وضبطها، والوظيفة النصية التي تمكنه من تنظيم الخطاب داخليا، وعقد المواءمة بينه وبين سياقات وروده. ينظر النظريات اللسانية الكبرى، ص205.

43. ويتضح ذلك في بيانها لمفهوم الوظيفة الذي ارتكزت عليه أطروحتها الأولى ضمن الأطروحات الثلاث ، إذ هي "المهمة الموكلة إلى عنصر لساني بنيوي [طبقة، آلية] للوصول إلى هدف في إطار التواصل البشري" النظريات اللسانية الكبرى، ص202.

44. ينظر: النظريات اللسانية الكبرى، ص ص289.316.

45. يرى البصريون أن اشتقاق الاسم من السمو، باعتبار أنه سما على مسماه وعلاه فسمي اسما. ينظر العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، ت: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي (بيروت)، ط1، 1412هـ . 1992م، ج1، ص47. أما الكوفيون فيرون أنه من الوسم أي العلامة، ذلك أنه يميز مسماه عن غيره، وهو تحديد صحيح من حيث المعنى، غير ابن الأنباري رده لمخالفته القياس من أكثر من وجه كما أثبته. ينظر: أسرار العربية، ت: محمد راضي محمد مدكور،ووائل محمود سعد عبد الباري، منشورات الوعي الإسلامي (الكويت)، الإصدار 95، 1437هـ . 2015م، ص5 وما بعدها. ويذكر أن للنحاة في الاسم أكثر من سبعين حدا، وأن "أحصرها أن تقول: كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى. فهذا الحد أحصر، وغيره أخصر" ص9.

46. ينظر هاجيج كلود، بنية الألسن، تر: أحمد حاجي صفر، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت)، ط1، 2016م، ص203.

47. ينظر خطابي محمد ، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي(بيروت)، ط1، 1991م، ص14.

48. ينظر أولمان ستيفن، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر(القاهرة)، ط12، 1997م، ص180. وغيرو بيير: علم الدلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (دمشق)، ط1، 1981م، ص ص92.83. وعبد التواب رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي(القاهرة)، ط3، 1997م، ص191.

49. راسك، ر.ل، أساسيات اللغة، تر: رانيا إبراهيم يوسف، المجلس الأعلى للثقافة(القاهرة)، ط1، 2002م، ص77.

50. يقول سيبويه: "لا يجوز لك أن تجعل الاسم وصفته بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما" الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ج2، ص290. أما المبرد وابن السراج فقد حكما بالمغايرة ولو من غير فصل. ينظر المبرد محمد أبو العباس بن يزيد، المقتضب، ت: عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة)، 1388هـ، ج4، ص367. وابن السراج محمد السري بن سهل، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة(بيروت)، ط3، 1408هـ، ج1، ص384.

51. التغريض مبدأ يعتمده الخطاب للتمكين لعنصر ما داخله، ويكون بالعنوان، والإشارة إليه، والإحالة الضميرية، والتكرار اللفظي، والوصف، وكل ما يتصل به، وإن كان "براون" و"يول" لا يعتبران العنوان موضوعا للخطاب، والتغريض مما يسهم في عملية التأويل المحلي بالعودة إلى السياق الكلي بكل مكوناته، ينظر لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ص59. 60

52. تدل النكرة على العموم، وتخصيصها بالوصف يحد من إطلاقها، فتكون بالوصف منزلة بين النكرة والمعرفة، فلا هي نكرة محضة، ولا هي معرفة محضة.

53. ينظر أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ج1، ص178.

54. الفهري، عبد القادر الفاسي وآخرون: المركبات الاسمية والحدثية في اللسانيات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ماي 1999م، ص 56.

55. يعرف هذا بمبدإ التشابه وهو جزء من استراتيجية أوسع تسمى "معرفة العالم"، ينظر لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ص56.57. وتحفظ لنا كتب الصحاح نصوصا من هذا النوع القائم على العجائبية وخوارق العادة كرامة له صلى الله عليه وسلم كانشقاق القمر، وشكوى الجذع والجمل، وسعي الشجرة إليه، وتكثير الماء والطعام القليل كما حدث في الخندق وغيرها كثير.

56. النظريات اللسانية الكبرى، ص177.

57. ليس من الضروري أن يتألف النص/ الخطاب من متوالية كاملة، فقد يكون كلمة واحدة ما دامت تؤدي هدف التواصل وما دامت دالة. نحو قول المتضجر: "أف". انظر مدخل إلى علم لغة النص، ص9.

58. ولعل التسمية الكوفية للضمير بالكناية أقرب إلى التعبير عن روح الارتباطات النصية ملفوظة أو مكتوبة. وقد صرح ابن السراج بلفظ الكناية في "باب الكنايات وهي علامات المضمرين" الأصول في النحو، ج2، ص115. على الرغم من أن الرجل بصري المذهب والهوى. وللإشارة فإن الضمير يؤدي، إلى جانب وظيفته الإحالية وهي الأبرز، وظيفة التأشير أيضا، من باب إمكانية تعدد الوظائف لبعض العناصر، غير أن هذا لا يعد أمرا مطرا في كل المكونات.

59. ليس الضمير هو الكافل الوحيد لذلك الترابط، إنما هو واحد ضمن عوامل تسعى للهدف نفسه وهو سلامة التواصل وانسجام الوقائع مدخلها الضروري.

60. الكتاب، ج2، ص6.

61. يقصد جورج يول بالإحالة الصفرية (zéro anaphora) الحذفَ، أي عندما يحذف من الجملة الثانية الضمير الذي يدل على المرجع في الجملة الأولى. ينظر التداولية، ص49

62. يقول سيبويه: "فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة، إلا معرفة" الكتاب، ج2، ص107، ينظر أيضا الأصول في النحو، ج2، ص261.

63. الأصول في النحو، ج2، ص268.

64. الأصول في النحو، ج2، ص262.

65. دلائل الإعجاز، ص200.

66. ينظر الزحيلي، وهبة: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر المعاصر(دمشق)، ط2، 1418هـ، ج1، ص68.

67. ينظر لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص19.

68. يرى آلان بولغير أن هناك من بين الحالات المعجمية المركبية تعبيرات نصف اصطلاحية. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، تر: هدى مقنص، منشورات المنظمة العربية للترجمة(بيروت)، ط1، 2012، ص188.

69. يقول سيبويه: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك .. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته". الكتاب، ج2، ص6.

70. التداولية، ص44. ونرى توسعة المصطلح ليشمل كل إحالة على العالم الخارجي ضمن مجتمع معرف ثقافيا واجتماعيا.

71. وليس عجيبا أن يجعل الجاحظ الإشارة باليد قسيما للفظ في الدلالة على المقصود، وهذا من ضروب الإيجاز، كما يرى الجرجاني، "ولا معنى للإيجاز إلا أن تدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى" دلائل الإعجاز، ص463. وترك ذكر اللفظ في الكلام في أحيان كثيرة "أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن" دلائل الإعجاز، ص146. وهذه حالة الفرق بين ضربها، كالفرق بين الخبر والإنشاء في مثل أسلوب النداء وغيره.

72. يعتقد "بول غريس" أن المشتركين في عملية التخاطب ينطلقون من ضرورة احترام مبدإ التعاون، ويتوقع كل واحد منهم أن يكون غيره متعاونا مثلما يتعاون هو من أجل إنجاح العملية التواصلية، ويتفرع عن مبدإ التعاون أربع قواعد ينبغي مراعاتها، وهي: الكم، والنوع، والعلاقة، والكيف. للتفصيل يراجع روبول، آن وموشلار، جاك، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، منشوات المنظمة العربية للترجمة(بيروت)، ط1، 2003م، ص ص55.56.

73. من الألفاظ التي تعبر عنده عن مقصد المتكلم "أراد" وما اشتق منها. ينظر الكتاب، ج4، ص43، ج1، ص40، و"جعل" وما اشتق منها، ج1، ص ص41.43. ومما عبر به عن المخاطب ودوره: "جاز السكون عليه". ج1، ص40، "لعلم المخاطب بما يعني" ج1، ص47. و"لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور"، ج1، ص48. وقد يشير إلى منزلة المتخاطبين كليهما لكون الكلام لا ينعقد إلا بهما معا، من ذلك قوله: "وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعني بذلك" الكتاب، ج1، ص55. ومثله ج1، ص54. وقوله في مقام جواز نعت اسم الإشارة وعدم جواز العكس: "وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبِرَ أراد أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا ينعب بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا" الكتاب، ج2، ص7.

74. إذا كان الافتراض المسبق نوعا من الاستدلال ينطلق منه المخاطِب قبل الكلام، أي إنه موجود خارج العبارات، فإن الاستلزام نابع من الكلام، وليس متعلقا بالمتخاطبين. التداولية، ص51.